ميد: دول الخليج ستبقى سوقاً رئيسية للتصدير بفضل ارتفاع النفط

300 مليار دولار واردات الكويت والسعودية والإمارات في 2018

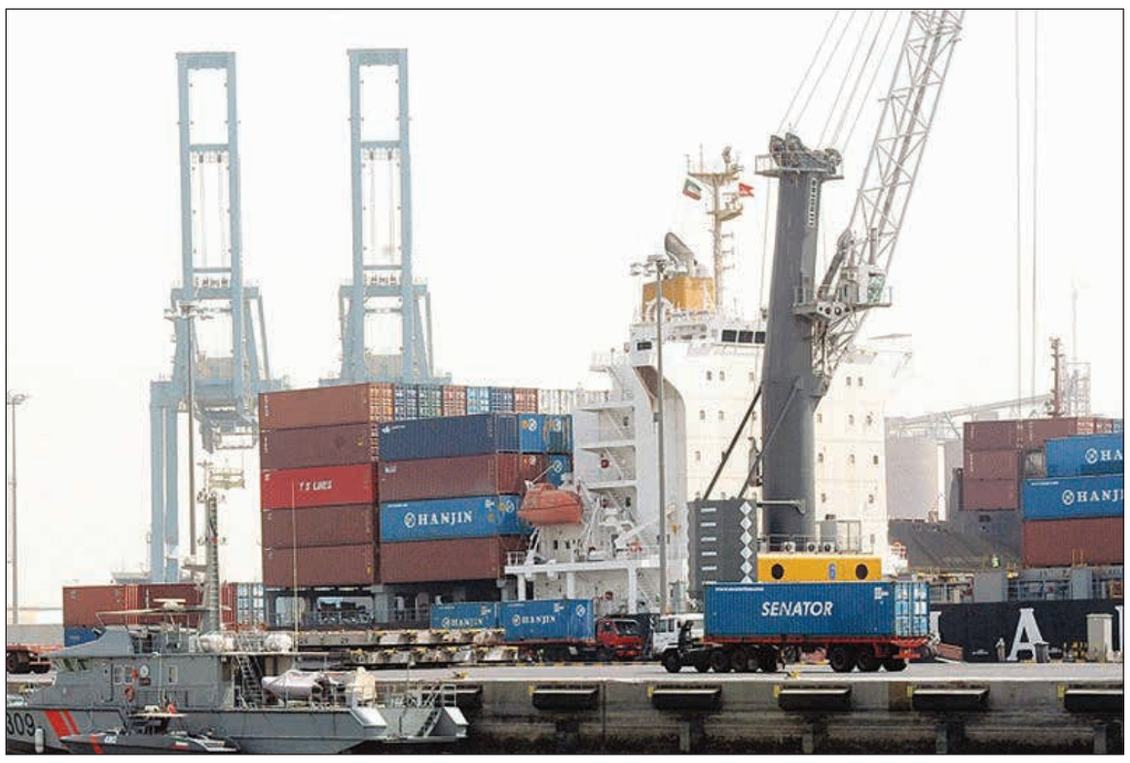

محمود عيسى

قالت مجلة ميد ان ارتفاع أسعار النفط يعني أن المنطقة ستظل سوق تصدير رئيسية، فيما يمثل شهر سبتمبر بداية موسم جديد لمزاولة النشاطات التجارية في الشرق الأوسط، ولا تزال المنطقة تعتبر سوقا لا يمكن تجاهله، بعد ان تجاوز سعر برميل النفط 60 دولارا منذ يناير، لذلك ستستمر الأسواق الرائدة في الشرق الأوسط في بناء أرصدة مالية وتدفقات سيولة نقدية عالية مملوءة وجديرة بالثقة.

وقالت المجلة في تحليل بقلم رئيس التحرير ادموند او سوليفان ان صندوق النقد الدولي توقع في يوليو الماضي ان يتجاوز الفائض في الحساب الجاري للسعودية 60 مليار دولار في عامي 2018 و2019، وسيمثل هذا الرقم حوالي 9٪ من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع في العامين المذكورين، وأن ينخفض عجز الميزانية لديها بنحو النصف لتبلغ 1,7٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2019، وفقا لصندوق النقد الدولي.

توقعات بأن تسجل الكويت فائضاً كبيراً بميزان المدفوعات في الخريف المقبل

الثلاثة الكبار

وقال سوليفان ان من المتوقع ان تسجل الكويت والإمارات، وهما السوقان الرئيسيان الآخران في دول مجلس التعاون الخليجي فائضا كبيرا في ميزان المدفوعات على نحو يوفر لحكومتي البلدين المزيد من الأموال للإنفاق الرأسمالي في الخريف المقبل.

وستستورد دول الخليج الثلاث الكبرى أكثر من 300 مليار دولار من السلع والخدمات هذا العام، وذلك خلافا لما سيكون عليه الوضع في دول أخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث الصعوبات المالية قائمة.

ومضى سوليفان الى القول ان ارتفاع أسعار النفط والإنتاج يعززان وضع العراق، لكن الاحتجاجات في الجنوب واستمرار التمرد والانقسامات داخل كردستان العراق وبينها وبين المنطقة الحكومة المركزية، تدمر ثقة الشركات.

كما تلاشت الآمال بأن تصبح إيران واحدة من أفضل الأسواق في الشرق الأوسط نتيجة القرار الأميركي بالانسحاب من الاتفاقية النووية لعام 2015 وإعادة فرض بعض العقوبات في بداية أغسطس والتي ستصبح أشد صرامة بشأن صادرات النفط في نوفمبر.

وقال رئيس تحرير مجلة ميد ان هذا الضغط على إيران سيؤثر على آفاق الأعمال في دبي التي سوقت نفسها لعقود طويلة مقبلة كبوابة فعالة للإمارات.

وفيما يسجل الاقتصاد المصري انتعاشا، لكنه يبقى تحت العناية المركزة، اما باقي دول الشرق الاوسط الاخرى فهي اما انها صغيرة او ممزقة او كلاهما معا.

فرص مستقبلية مختلطة

وأضاف ان هناك العديد من حقول الألغام التي تهدد الأعمال التجارية في المنطقة، لكن ذلك ليس جديدا. ولطالما كان الشرق الأوسط مكانا للولائم عندما يرتفع سعر النفط أو للمجاعة عندما تتردى الأسعار، وبالتالي فإن الفجوة بين الأسواق الجيدة وبقية الأسواق، هائلة ومتنامية. ومرة أخرى نرى ان فشل المنطقة في تحقيق إمكاناتها هو، على الأقل وان بصورة جزئية – من صنع أيديها. وانتهى الكاتب الى القول ان انتعاش أسعار النفط – والمرجح أن يستمر الى حد ما نتيجة انخفاض صادرات النفط الإيرانية – يعني أن الرخاء سيعود للبعض، في حين يستمر البعض الآخر في المعاناة.

«الكويتية» تصدر العدد الجديد من «البراق»

أصدرت شركة الخطوط الجوية الكويتية العدد الجديد من مجلة «البراق» لشهري أغسطس وسبتمبر من عام 2018.

وفي هذا الشأن، قال مدير دائرة العلاقات العامة والإعلام في الخطوط الجوية الكويتية، ورئيس تحرير مجلة البراق، فايز العنزي إن العدد الحالي تضمن طرح العديد من المواضيع الشيقة والحصرية، أهمها رعاية وحضور صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد تدشين مبنى الركاب الجديد «T4» الخاص بالخطوط الجوية الكويتية وركابها.

وأضاف العنزي: «يسلط العدد الضوء على أهم وآخر أخبار (الكويتية)، حيث أطلقت الشركة وجهات جديدة مثل النمسا، كما جاء في العدد اجتماع الشركة مع ممثلي شركة ايرباص لمناقشة سبل التعاون المشترك بين الشركتين في مجال شراء الطائرات وصيانتها تمهيدا لتسلم «الكويتية» 25 طائرة من ايرباص خلال الفترة من 2019 وحتى 2022، وذلك ضمن استراتيجية الشركة لتطوير أسطولها».

وتابع العنزي: «يصدر العدد الحالي تزامنا مع ذكرى الغزو العراقي الغاشم على الكويت، لذا استذكرت (الكويتية) شهداءها الأبرار عبر متحف الذكرى الكائن في حديقة الشهيد والذي صمم بأحدث التقنيات المتطورة ليخلّد ذكرى شهداء الكويت ويكرمهم».

وذكر أن العدد استعرض أهم الخدمات التي تقدمها «الكويتية» لحجاج بيت الله الحرام، بالإضافة الى نصائح صحية ودينية لأداء فريضة حج آمنة وسليمة.

وأشار العنزي الى أن العدد تضمن إجراء عدة لقاءات صحافية، منها لقاء مع هنادي خزعل والتي تحدثت عن إتيكيت السفر والرحلات، بالإضافة الى لقاء مع الطاهية لاميشو والتي تميزت بالطبخ أمام زبائنها.

وقال إن «الكويتية» لم تنس أبناءها المخلصين، إذ أجرت لقاء مع ناصر الدعيج صاحب الخبرة الممتدة لـ 35 عاما في أروقة الشركة، والذي عمل خلالها خبيرا أعلى لمركز التحكم بالعمليات المتكاملة ورئيس الاستجابة السريعة.

ولفت العنزي الى ان العدد تضمن أيضا مواضيع ونصائح للقراء عن أهم المدن السياحية والعلاجية في أوروبا.

وختم العنزي قائلا: «تسعى «الكويتية» دائما بأن تقدم للقراء من خلال «البراق» مواضيع مهمة ومفيدة وحصرية وفق معايير مهنية عالية وعبر فريق عمل ذي خبرات وكفاءات متميزة، كما تحرص على أن تكون قريبة من عملائها سواء عبر تقديم أفضل الخدمات الترفيهية والمميزة على متن طائراتها أو من خلال التواصل المباشر والسريع معهم».

طهران تبحث عن بديل لتطوير حقل «بارس»

«توتال» الفرنسية تنسحب رسمياً من إيران

أحد مشاريع الغاز في إيران التي تراجعت توتال عنها عقب إعادة فرض العقوبات الأميركية (ا.ف.ب)

وكالات: أكد وزير النفط الإيراني بيجن زنكنة، امس انسحاب شركة توتال الفرنسية رسميا من عقد تطوير المرحلة 11 من حقل بارس الغازي.

ونقلت وكالة أنباء فارس الإيرانية عن زنكنة قوله إن توتال قد أعلنت قبل شهرين اعتزامها الانسحاب من العقد وقد انسحبت بالفعل، فيما تجرى حاليا عملية إحلال شركة أخرى مكانها.

وكانت إيران قد وقعت الصيف الماضي، اتفاقا مع كونسورتيوم دولي بقيادة شركة توتال الفرنسية ويضم «سي إن بي سي» الصينية و«بترو بارس» الإيرانية لتطوير المرحلة 11 من حقل بارس الغازي، في صفقة هي الأضخم في مرحلة ما بعد الحظر حينئذ.

وبلغت قيمة العقد 4,8 مليارات دولار، ومن المتوقع بعد تدشين المرحلة 11، رفع طاقة استخراج إيران من الحقل، بواقع 56 مليون متر مكعب يوميا.

وكانت توتال تملك حصة 50,1٪ من عقد المرحلة الـ 11 من حقل بارس الجنوبي، في المقابل تمتلك سي.إن.بي.سي الصينية حصة 30٪ من المشروع، بينما تملك بتروبارس التابعة لشركة النفط الوطنية الإيرانية الحصة الباقية التي تبلغ 19,9٪.

الصين تلجأ لناقلات إيران للحفاظ على تدفق النفط

على صعيد آخر، بدأ مشترون صينيون للنفط الإيراني في تحويل شحناتهم إلى سفن مملوكة لشركة الناقلات الوطنية الإيرانية لنقل جميع وارداتهم تقريبا للحفاظ على تدفق الإمدادات وسط إعادة فرض الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية على طهران.

ويبرز هذا التحول أن الصين، أكبر مشتر للنفط الإيراني، تريد الاستمرار في شراء الخام الإيراني على الرغم من العقوبات التي أعيد فرضها بعد انسحاب الولايات المتحدة في مايو من اتفاق أبرم عام 2015 لوقف برنامج طهران النووي.

وبغية الحفاظ على الإمدادات الخاصة بهما، قامت شركتا تجارة النفط تشوهاي تشنرونغ كورب ومجموعة سينوبك، أكبر شركة تكرير في آسيا، بتفعيل بند في اتفاقيات التوريد الطويل الأجل المبرمة مع شركة النفط الوطنية الإيرانية يسمح لهما باستخدام ناقلات تشغلها الشركة الإيرانية وفقا لأربعة مصادر مطلعة.

اليونان تطوي صفحة برنامج المساعدات.. والتقشف مستمر

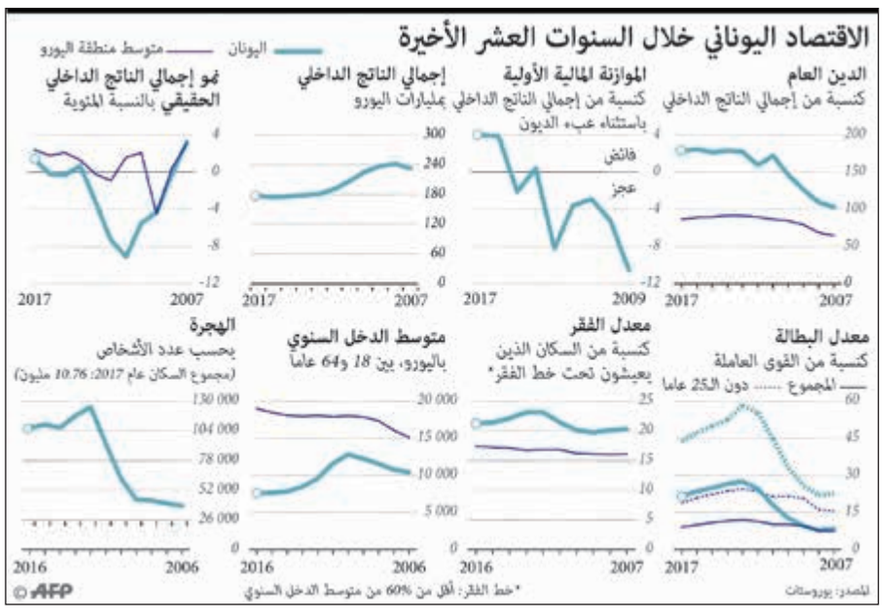

أ.ف.ب: خرجت اليونان أمس رسميا من آخر خطط المساعدات التي لا تلقى شعبية إطلاقا والمطبقة منذ 2010 لكن بدون أن تنهي بالكامل إجراءاتها التقشفية وإصلاحاتها.

وصرح ماريو سينتانو رئيس مجلس حكام الآلية الأوروبية للاستقرار التي رعت البرنامج الأخير، في بيان أمس «للمرة الأولى منذ مطلع 2010، تقف اليونان على قدميها».

ورأى سينتانو وزير المال البرتغالي الذي يترأس مجموعة اليورو أن ذلك يأتي «نتيجة جهد استثنائي بذله الشعب اليوناني والتعاون الجيد من قبل الحكومة اليونانية الحالية وجهود الشركاء الأوروبيين» الذين وافقوا على منح قروض وإعادة هيكلة الديون.

من جهته، قال الناطق باسم الحكومة اليونانية ديمتريس تزاناكوبولوس إن: «الاقتصاد والمجتمع وكل البلاد دخلت في مرحلة جديدة».

وبعد البرتغال وإيرلندا وإسبانيا وقبرص، أصبحت اليونان آخر دولة في منطقة اليورو تخرج من خطط المساعدة الأوروبية التي جنبت هذه الدول ومعها منطقة اليورو الانهيار.

وتلقت اليونان في 3 خطط متتالية في 2010 و2012 و2015 قروضا بقيمة 289 مليار يورو، مقابل اصلاحات بنيوية يعترف بعض الدائنين اليوم بأنها لم تكن مثالية وأدت إلى خسارتها ربع إجمالي ناتجها الداخلي خلال 8 سنوات وارتفاع معدل البطالة إلى 27,5٪ في 2013.

مزعج الأسواق ومُهدد الاقتصادات.. أين ستكون المحطة القادمة للدولار؟

شهدت الأسواق المالية العالمية هذا العام الكثير من الاضطرابات التي كان مصدرها الرئيسي هو الدولار الأميركي، ورغم أن المستثمرين يهتمون كثيرا بمؤشرات الأسهم وعائدات السندات، إلا أن سعر صرف العملة الأميركية يظل هو الأهم في الأسواق المالية، بحسب تقرير لـ «وول ستريت جورنال».

وكان ذلك جليا عندما أدى الارتفاع المفاجئ في قيمة الورقة الخضراء خلال الربع الثاني من العام 2018 إلى خروج العديد من الصفقات المربحة للمتداولين عن مسارها، علاوة على جنوح بعض الاقتصادات والصناعات.

ففي بعض الأماكن، يتزايد الألم، فمثلا بدأت الليرة التركية ما يعتقد البعض أنه انهيار بعدما فقدت ما يزيد على 20٪ من قيمتها خلال يوم واحد، ما ترتب عليه اهتزازات في الأسواق العالمية، وتزامن ذلك مع تسجيل مؤشر الدولار الذي يقيس أداءه أمام سلة من العملات، أعلى مستوى له خلال عام.

وجاء انتعاش الدولار بعد الانخفاض الكبير له خلال العام 2017 والذي أتى مدفوعا بتسارع النمو خارج الولايات المتحدة، حيث ارتفع مؤشر «إم إس سي آي» للأسواق الناشئة بأكثر من 30٪ مع انجذاب المستثمرين للمراهنات الخطرة.

وبدأ هذا العام بأسلوب مماثل، لكن بعد ذلك ارتفع النمو في الولايات المتحدة وتوقف الزخم الاقتصادي في أماكن أخرى، مما أدى إلى ارتفاع قيمة الدولار بشكل غير متوقع، حيث زاد بنسبة 5,5٪ أمام اليورو، و4,2٪ مقابل الين في الربع الثاني، وفي الأسواق الناشئة، قفز بنسبة 17٪ مقابل الريال البرازيلي، و16٪ أمام الراند الجنوب إفريقي.

الأثقل بين أقرانه

بعد أشهر من الاضطرابات، هناك أسباب للاعتقاد بأن بقية العام سيكون أكثر هدوءا بالنسبة للدولار، وهذا يعني مخاطر أقل للأسواق الناشئة وغيرها من الأصول المتقلبة. الغريب في الأمر هو أن الكثير من عدم اليقين بشأن النمو العالمي نتج عن سياسة الولايات المتحدة غير التقليدية، سواء كانت تتعلق بالضرائب أو التجارة أو التحالفات السياسية. لكن حتى مع تحول الولايات المتحدة إلى متسبب في اضطراب عالمي، فقد أثبتت أصولها أنها أكثر إغراء بالنسبة للمستثمرين، وحافظ الدولار على دوره كمغناطيس للقيمة، ويرجع ذلك جزئيا إلى هيمنته في سوق الصرف الذي تبلغ قيمته 5,1 تريليونات دولار اليوم، إذ يستحوذ على 88٪ من إجمالي الصفقات التي تتم به، وفقا لمسح أجراه بنك التسويات الدولية عام 2016. في حين أن ثقله بين احتياطيات النقد الأجنبي انخفض قليلا، إلا أنه لايزال يمثل 62,5٪ من الاحتياطيات البالغة قيمتها 10,4 تريليونات دولار، وفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي، فيما يشكل اليورو 20,4٪ فقط.

ولا يعكس مسار الدولار التغيرات في النمو العالمي فحسب، بل يمكنه أيضا توجيهها، وأبرز الأمثلة على ذلك أن ارتفاع الدولار يؤدي إلى تشديد الأوضاع المالية في الأسواق الناشئة، حيث يدفع البنوك المركزية إلى رفع الفائدة لدعم عملاتها، وإخماد شهية المصارف التجارية لتقديم قروض دولارية، لأن فرصها في تحصيل المستحقات تتراجع مع هبوط قيمة العملة المحلية. وقد يكون أداء الدولار في النصف الثاني من 2018 أقل إرباكا، فأمام العملات الرئيسية مثل اليورو، توقفت العملة الأميركية عن الصعود. التباعد بين النمو والسياسة النقدية في الولايات المتحدة وأوروبا يبدو أمرا مأخوذا في الحسبان.

وفي الأسواق الناشئة التي كشفت قوة الدولار عن روابط ضعيفة فيها، قد تستمر المشاكل، وبالنسبة لبلدان مثل تركيا، التي انخفضت فيها الليرة بأكثر من 36٪ هذا العام، أصبحت المشكلة الآن محلية وليست خارجية، حيث فقد الكثير من المستثمرين الثقة، وهي أزمة لن يعالجها ضعف الدولار واسع النطاق.

أما الصورة الأكثر شمولا فستتأثر بالاتفاق الذي يستهدف حسم النزاع التجاري بين الولايات المتحدة والصين، وما إذا كان اليوان سيواصل الانخفاض، مما يزيد الضغوط الهبوطية على العملات الأخرى.